

تكاليف الإنتاج وصافي الإيراد لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في محافظة المنيا

والدكتور أحمد فؤاد عبد الحكيم خليفة

للدكتور عبد الحميد فوزى العطار

المقدمة

يعتبر الإنتاج أساس كل نشاط - كما وأنه يتمتع بأهمية قصوى من الناحية الاجتماعية - حيث تتوقف رفاهية الشعوب ومدى تقدمها عادة على حجم المنتج من السلع والخدمات. وبالرغم من أن حسن التنظيم والتوجيه الإنتاجي ينظر إليهما على أنهما دعائم زيادة الإنتاج، فالملاحظ أن الإنتاج لا يفي بإشباع جميع الرغبات، ومن هنا تظهر المشكلة الاقتصادية والتي تنشأ عن الحقيقتين الآتيتين: رغبات متعددة، وموارد محدودة.

ويقرر ويحدد طابع الإنتاج وتوزيع الموارد بالمناطق الجغرافية المختلفة، بعض من القوى ليست هي فقط مثار اهتمام الاقتصاديين المختصين في الإنتاج وخدمهم عند تحليلهم للكفاية الإنتاجية، سواء على مستوى الزراعة أو الدولة، بل يشاطرون في هذا الاهتمام الفرد المزارع عند محاولة تقرير طبيعة القوى التي تقرّر مجموعة الموارد والمحاصيل الأكثر ربحاً.

وتأخذ مشاكل الإنتاج طابع ذا أهمية خاصة سواء للمزارع الفرد أو للجهات المعنية بشئون الزراعة وتظهر مشكلة الفرد (كمدبر المزرعة) في كيفية الجمع بين زراعة عدد محاصيل على مساحة محدودة من الأرض، مع استخدام كميات من عناصر الإنتاج المتاحة. ويبنى مدبر المزرعة قراره الذي يتخذه في هذا الشأن على عدة عوامل، إلا أنه لا يتعمد إحدى الصورتين الآتيتين:

- الدكتور عبد الحميد فوزى العطار: استاذ الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
- الدكتور أحمد فؤاد عبد الحكيم خليفة: مدرس بقسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

الأولى : أن تخصص المزرعة في إنتاج محصول معين فقط .
والثانية : أن تكون متنوعة ، أى يفتح بها أكثر من المحاصيل الزراعية التى
يدر كل منها جزءاً ملموساً من جملة الدخل .

وينظر إلى منوال الإنتاج الزراعى من الوجهة الاقتصادية كهدف أساسى
ورئيسى لتعظيم ربح المزارع الفرد ، والوصول إلى نظام الاستخدام الأمثل
لموارد الدولة .

ولاشك أن دراسة كل من تكاليف إنتاج وصافى إيراد بعض المحاصيل الرئيسية
سوف يقرب الوصول إلى الهدف الأساسى الذى سبق ذكره .

الفرصة من البحث

بجانب أن دراسة كل من تكاليف الإنتاج وصافى إيراد بعض المحاصيل الرئيسية
في محافظة المنيا بالنسبة للجمهورية سوف يقرب الوصول إلى الهدف الأساسى
السابق ذكره عند استعراض مشكلة البحث ، فإن هذه الدراسة مفيدة أيضاً
في نواح أخرى .

فدراسة التكاليف تؤدي إلى معرفة العوامل المسئولة عن رفع الكفاية
الإنتاجية ، وبالتالي خفض متوسط التكاليف الكلية للوحدة المنتجة وتبعاً لذلك يمكن
تقرير سياسة سعرية عادلة تشجع المنتجين على الاستمرار وزيادة إمكانياتهم
الإنتاجية ، وفي نفس الوقت فإنها لا تلقى أعباء جديدة على المستهلكين . وفي
ضوء دراسة التكاليف تحدد كميات الإنتاج التى تحقق أقصى أرباحية ، وأيضاً
أقصى كفاية إنتاجية للموارد المتاحة . وتعتبر التكاليف الإنتاجية من النواحي
الاقتصادية الهامة التى تلعب دوراً رئيسياً في تحديد صافى إيراد الفدان من محصول
معين ، وأيضاً الكميات المنتجة منه .

وبالنسبة للإيرادات فإن المزرعة تعتبر ناجحة ادرجة كبيرة عندما تكفى
إيراداتها لتنغطية الأجور المناسبة لعناصر الإنتاج أو لخدماتها ، والتي تتكون من
ربط المقادير المستعملة من كل منها كيان المزرعة كوحدة اقتصادية .

ولا يمكن تقرير ما إذا كان المشروع مربحاً أو غير ذلك إلا إذا توازنت
أولاً وقبل كل شيء إيراداته وتكاليفه .

وسوف نتناول هذه الدراسة أولاً مناقشة تكاليف إنتاج الفدان لبعض
المحاصيل الرئيسية في محافظة المنيا ، والمحافظات الأخرى بجمهورية مصر العربية ،
ثم مناقشة إيرادات الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية في محافظة المنيا بجمهورية
مصر العربية ، والمحافظات الأخرى .

النتائج ومناقشتها

(أولاً) تكاليف إنتاج الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية في محافظة المنيا :

من الإحصائية لتكاليف إنتاج الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية في كل من
محافظة المنيا والجمهورية وذلك خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٢ ، يمكن مقابلة
تكاليف الإنتاج في كل من محافظة المنيا والجمهورية ، كما يمكن أيضاً معرفة مقدار
ما يقبله الفدان من صافي الإيراد .

(١) المحاصيل الشتوية الرئيسية :

(أ) القمح :

يبلغ متوسط التكاليف الكلية للفدان في محافظة المنيا ٣٧,٤٣٠ جنيهاً ، بينما
قدر بالجمهورية بحوالى ٢٠,٢٠٠ جنيهاً وذلك خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ .
وقد يعزل ذلك إلى ارتفاع جملة التكاليف الزراعية المتغيرة بمحافظه المنيا ،
خاصةً ثمن الأسمدة منها عموماً (سواء بادية أو كيمياوية) والذي يبلغ نسبته
حوالى ١٨ ٪ تقريباً من إجمال التكاليف ، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ١٤,٥ ٪
تقريباً بالجمهورية . كما أن ارتفاع القيمة الإجمارية بمحافظه المنيا عن متوسط القيمة
الإجمارية بالجمهورية خلال نفس الفترة موضع الدراسة يعتبر مسؤولاً مسؤولاً جزئية
عن ارتفاع جملة التكاليف الزراعية بالنسبة لفدان القمح عن مثيله في الجمهورية
إذ تقدر القيمة الإجمارية في الأولى بنحو ٢٠,١٧٠ جنيهاً بنسبة ٥٤ ٪ تقريباً من
إجمال التكاليف ، بينما تقدر في الثانية بحوالى ١٣,٤٥٠ جنيهاً ، تقدر نسبتها بحوالى

٤٥٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . وبذلك يمكن القول بأن متوسط التكاليف الكلية لفدان القمح بمصر (وذلك خلال الفترة موضوع الدراسة) أقل من مقابله بمحافظة المنيا .

وباستعراض مفردات تكاليف الفدان فى كل من الجمهورية ومحافظة المنيا يتضح فى الأولى جملة التكاليف الزراعية المتغيرة تمثل البند الأكبر من إجمالى التكاليف ، كما نجد أن أجور الأيدي العاملة تمثل القدر الأكبر من جملة التكاليف الزراعية إذ أنها وحدها تمثل ١٧,٨٪ من إجمالى التكاليف ، بينما تصل ثمن الأسمدة عموما (سواء البلدية أو الكيماوية) والذي يمثل ٣٪ من إجمالى التكاليف إلى نحو ١٤,٥٪ . ثم يلى ذلك أجور الموائى والتي تمثل ١١٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، ويتبع ذلك ثمن التقاوى والذي يمثل ٨,٦٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، وأخيرا مصاريف نثرية ، وهذه الأخيرة تمثل ١,٤٪ من إجمالى التكاليف . ويمثل الإيجار أكثر من خمس إجمالى التكاليف إذ تقدر قيمة الإيجار بنحو ١٣,٤٥٠ جنيها ونسبتها ٤٥٪ تقريبا من إجمالى التكاليف .

وفى محافظة المنيا - كما سبق القول - فإن متوسط تكاليف إنتاج فدان القمح فيها أكبر من متوسط تكاليف إنتاجه فى الجمهورية ، إذ تمثل قيمة الإيجار (وهى التكاليف الثابتة) أكثر من نصف إجمالى التكاليف ، بينما تمثل جملة التكاليف المتغيرة (وهى حوالى ١٧,٢٦ جنيها) حوالى ٤٦٪ من إجمالى التكاليف ، ويمثل ثمن الأسمدة عموما (بلدية وكيماوية) نحو ١٧,٩٪ من إجمالى التكاليف ، بينما يلى ذلك فى الأهمية أجور العمال ، إذ تبلغ نسبتها إلى إجمالى التكاليف ١٠,٨٪ ، ويتبع ذلك أجور الموائى فهى تقدر بنحو ٨,٧٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . أما ثمن التقاوى فيمثل ٧,٥٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . أما المصاريف النثرية فإنها تمثل قدرا يسيرا من إجمالى التكاليف فهى تمثل حوالى ١٪ تقريبا .

وبذلك يتبين أن إجمالى تكاليف إنتاج فدان قح بمحافظة المنيا يفوق مثيله فى الجمهورية وذلك بسبب كبر كية الأسمدة المستخدمة (سواء البلدية أو الكيماوية) فى إنتاج القمح بالمحافظة ، وكذلك لارتفاع القيمة الإيجارية أيضا .

(ب) الشمير :

يعتبر متوسط التكاليف الكلية لإنتاج الفدان فى محافظة المنيا أكبر من

مقابله بالجمهورية خلال الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦٢) ، إذ بينما يقدر في الأخيرة بنحو ١٩,٢٢٠ جنيهها يقفز إلى ٢٣,٧٧٠ جنيهها في المحافظة . وقد يرجع ذلك إلى الأسباب سالف ذكرها في حالة القمح ، وهي ارتفاع القيمة الإيجارية في محافظة المنيا والتي تقدر بنحو ١٥,٥٥٠ جنيهها ونسبتها ٦٥,٥٪ من التكاليف ، بينما تقدر الثانية ٩,٨٥٠ جنيهها نسبتها ٥١,٢٪ تقريبا من إجمالي التكاليف ، وهذا على الرغم من انخفاض حصة التكاليف الزراعية المتغيرة بمحافظه المنيا ، والتي تقدر بنحو ٨,٢٢٠ جنيهه ، أى بحوالى ٣٤,٥٪ من إجمالي التكاليف ، بينما تقدر بالجمهورية بحوالى ٩,٣٧٠ جنيهه بنسبة ٤٨,٨٪ تقريبا من إجمالي التكاليف .

وباستعراض مفردات حصة التكاليف الزراعية المتغيرة في الجمهورية يتضح أن أجور الماشية تمثل أكبر نسبة من إجمالي التكاليف الزراعية ، إذ تقدر نسبتها بنحو ١٤,٤٪ تقريبا من إجمالي التكاليف ، بينما تمثل أجور الأيدي العاملة حوالى ١٣,٨٪ من إجمالي التكاليف . ويأتى في المرتبة التالية من حيث الأهمية ثمن التقاوى فهو يمثل ٨,٣٪ من إجمالي التكاليف ، بينما ثمن الأسمدة يمثل ٨,٢٪ من إجمالي التكاليف ، أما مصاريف الري فهي تقدر بنحو ٢,٧٪ تقريبا من إجمالي التكاليف ، بينما نجد أن المصاريف النثرية لا تمثل إلا ١,٤٪ من إجمالي التكاليف .

أما مفردات التكاليف الزراعية المتغيرة بمحافظه المنيا والتي تقدر بنحو ٨,٢٢٠ جنيهه ونسبتها ٣٤,٥٪ من إجمالي التكاليف ، وأهمها أجور الأيدي العاملة والتي تمثل نحو ١١,٥٪ من إجمالي التكاليف ، وتلى ذلك أجور المواشى والتي تقدر بنحو ٩,٥٪ من إجمالي التكاليف . أما ثمن التقاوى فإنه لا يمثل إلا ٦٪ من إجمالي التكاليف ، ثم يأتي ثمن الأسمدة في المرتبة الرابعة في الأهمية ، فهو نحو ٥,٨٪ تقريبا من إجمالي التكاليف ، وأخيرا المصاريف النثرية إذ تمثل ١,٨٪ تقريبا من إجمالي التكاليف .

(ج) الفول :

ارتفع متوسط إجمالي تكاليف إنتاج الفدان في محافظة المنيا عن مقابله في الجمهورية وهذا خلال الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦٢) ، وقد يعطى ذلك أساسا -

- وكما سبق القول في القمح والشعير - إلى ارتفاع القيمة الإجمالية في المحافظة عن مثيلتها في الجمهورية ، إذ تقدر في الأولى بحوالى ١٥,٧٥٠ جنيها بنسبة ٦٠,٦٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، بينما تقدر في الثانية بحوالى ١١,٨٥٠ جنيها نسبتها ٥٤,١٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . كما وقد يرجع هذا الارتفاع في تكاليف إنتاج الفدان في المحافظة عنه في الجمهورية إلى ارتفاع جملة التكاليف الزراعية المتغيرة والتي تقدر بنحو ١٠,٢٥٠ جنيها في الأولى ، بينما تقدر في الثانية بنحو ٩,٨٧ جنيها .

ومن بين مفردات التكاليف الزراعية فإن ثمن التقاوى يمثل قدرا كبيرا منها حيث تصل نسبتها إلى نحو ١٦,٨٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، وتلى ذلك أجور الأيدي العاملة والتي تقدر بنحو ١١,٠٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، ثم تلى في المرتبة الثالثة أجور الماشية التي تقدر بنحو ١٠,٢٪ من إجمالى التكاليف . أما ثمن الأسمدة فإنه يقدر بحوالى ٢,٧٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، وتبلغ مصاريف الري حوالى ٢,٢٪ تقريبا ، وأخيرا فإن المصاريف الثرية لا تمثل إلا قدرا يسيرا من إجمالى التكاليف ، إذ أن نسبتها حوالى ١,٧٪ تقريبا . أما مفردات إجمالى التكاليف الزراعية المتغيرة بمحافظة المنيا فإنها تتمثل من حيث الأهمية في كل من ثمن التقاوى أيضا والذي يصل نسبه إلى حوالى ١٥,٣٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، أما أجور المواشى فإنها تحتل المرتبة الثالثة ونسبتها حوالى ٨٪ من إجمالى التكاليف . أما ثمن الأسمدة فإنه يمثل ٢,٦٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، وتمثل المصاريف الثرية - كما هي العادة - نسبة ضئيلة فهي ١,٩٪ تقريبا من إجمالى التكاليف .

(د) البصل الشتوى كامل النضج :

يعتبر متوسط تكاليف إنتاج الفدان في محافظة المنيا أقل من مقابله في الجمهورية ، ولو أن الفرق بينهما يعتبر ضئيلا ، فهو في الأولى يقدر بنحو ٤٣,٠٥٠ جنيها بينما في الثانية يصل إلى ٤٤,٥٥٠ جنيها . وهذا على الرغم من أن القيمة الإجمالية بمحافظه المنيا أكبر منها في الجمهورية فهي تقدر في الأولى بنحو ١٦,٦٧٠ جنيها نسبتها من إجمالى التكاليف ٣٨٪ تقريبا ، بينما تبلغ الثانية نحو ١٤,٩٨٠

جنيتها نسبتها من إجمالى التكاليف ٣٣,٦ ٪ تقريبا . واجمالى التكاليف المتغيرة بمحافظة المنيا أقل منه في الجمهورية والذي نشأ من انخفاض أجور الأيدى العاملة بمحافظة المنيا ويقدر بنحو ٦,٥٨٠ جنيتها، بينما يصل هذا الرقم الى ٧,٦٧٠ جنيتها بالجمهورية . كما قد يرجع ذلك أيضا إلى انخفاض أجور الماشية في الأولى ، والتي تقدر بنحو ٢,٣٨٠ جنيهه، نسبتها من إجمالى التكاليف ٥,٤ ٪ تقريبا، بينما تقدر في الثانية بنحو ٥,٦ جنيمات أى بحوالى ١٢,٦ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف .

وباستعراض مفردات التكاليف الزراعية المتغيرة التى تمثل حوالى ٦٢ ٪ ، ٦٥ ٪ من إجمالى التكاليف في كل من المحافظة والجمهورية على الترتيب من حيث أهميتها ، فإن ثمن التقاوى يمثل قدرا كبيرا إذ يقدر بنحو ٢٣,٥ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . بينما تمثل أجور الأيدى العاملة حوالى ١٧,٢ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، وتلى ذلك أجور الماشية فهى تمثل نحو ١٢,٦ ٪ من إجمالى التكاليف . أما ثمن الأسمدة (البلدية والكىماوية معا) فهو يمثل ١٢ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . وكما هو ملاحظ فإن المصاريف الثرية تمثل جزءا ضئيلا من إجمالى التكاليف ، فهى تمثل ١,٧ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . أما إجمالى التكاليف بمحافظة المنيا فإن ترتيب بنوده من حيث الأهمية النسبية يتمثل في ثمن التقاوى والذي يقدر بحوالى ٢٤,٥ ٪ من إجمالى التكاليف ، وتلى ذلك الأسمدة (البلدية والكىماوية معا) والتي تبلغ حوالى ١٥,٩ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، بينما تمثل أجور الأيدى العاملة نحو ١٥ ٪ من إجمالى التكاليف . وتقدر أجور الماشية بحوالى ٥,٤ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، وأخيرا فإن المصاريف الثرية تمثل ٢,٢ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف .

(هـ) الخلبة :

يعتبر متوسط تكاليف إنتاج الفدان في محافظة المنيا أكبر من مثيله في الجمهورية ، إذ يقدر إجمالى التكاليف في الأولى بحوالى ٢٠,٨٤٠ جنيتها ، بينما في الثانية ٢٤,٧٩٠ جنيتها تقريبا ، وقد يرجع ذلك أيضا إلى ارتفاع القيمة الإيجارية في محافظة المنيا والتي تقدر بحوالى ١٧ جنيتها ، وهى بذلك تمثل أكثر من نصف التكاليف ، إذ تقدر بحوالى ٥٥ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، بينما نجد أن

متوسط الإيجار في الجمهورية يقدر بنحو ١١,٩٦٠ جنيها ، أى حوالى ٤٨,٣ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . وقد يرجع ذلك أيضا إلى ارتفاع جملة التكاليف الزراعية المتغيرة والتي تقدر في محافظة المنيا بنحو ١٣,٨٤٠ جنيها ، بينما تقدر في الجمهورية بحوالى ١٢,٨٣٠ جنيها . وباستعراض بنود جملة التكاليف الزراعية المتغيرة في الجمهورية يتضح أن أجور الأيدي العاملة تمثل شطرا كبيرا من إجمالى التكاليف المتغيرة فهي تقدر بنحو ٢٣,٤ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، بينما يمثل أجور الماشية ١٥,٨ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . أما ثمن التقاوى فإنه يمثل نحو ٩,٦ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، بينما تقارب نسبيا ثمن مياه الري والمصاريف النثرية فهي فى الأولى ١,٦ ٪ ، وفى الثانية ١,٣ ٪ من إجمالى التكاليف . أما بنود جملة التكاليف الزراعية المتغيرة بمحافظه المنيا فإنها تمثل من حيث الأهمية النسبية فى أجور الأيدي العاملة والتي تمثل ١٩,٧ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، بينما نجد أن أجور الماشية تأتي فى المرتبة الثانية إذ أنها حوالى ١٥,٩ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف ، أما ثمن التقاوى فيقدر بنحو ٨ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف . أما المصاريف النثرية فهي كالعادة تمثل جزءا ضئيلا من إجمالى التكاليف ، وتقدر بنحو ١,٤ ٪ تقريبا من إجمالى التكاليف .

ويلاحظ عموما أن أكثر متوسط تكاليف إنتاج فدان من المحاصيل الشتوية الرئيسية — سواء بالجمهورية أو المحافظة — هو البصل الشتوى إذ يقدر فى الأولى بنحو ٤٤,٥٥٠ جنيها ، بينما يقدر بحوالى ٤٣,٨٥٠ جنيها فى الثانية ، وأنه المحصول الفريد الذى ينخفض متوسط التكاليف الفعلية لإنتاجه فى محافظة المنيا عن الجمهورية بالنسبة للمحاصيل الشتوية الرئيسية السابق سردها .

(٠) المحاصيل الصيفية الرئيسية :

(أ) الفول السودانى :

يعتبر متوسط إجمالى تكاليف إنتاج الفدان من الفول السودانى فى محافظة المنيا أحسن من مقابله بجمهورية مصر العربية ، وذلك خلال الفترة ١٩٥٨ — ١٩٦٢ ، إذ يقدر فى الأولى بنحو ٢٩,٢٠٠ جنيها ، ويصل فى الثانية إلى ٢٤,٢٦٠

جنهما . وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع كل من جملة التكاليف الزراعية وقيمة الإيجار في محافظة المنيا عن مقابلها في الجمهورية ، إذ تقدر قيمتها بحوالى ١٨,٨١٠ جنهما ، بينما تمثل التكاليف الزراعية المتغيرة نحو ٦٤ ٪ من إجمالى التكاليف . بينما نجد أن القيمة الإيجارية والتي تقدر قيمتها ١٠,٣٩٠ جنميات ، نسبتها ٣٦ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف فإنها بالجمهورية تصبح ٩,٢٧٠ جنميات ، أى حوالى ٢٧,٣ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف .

وبسرد البنود التى تتكون منها التكاليف المتغيرة لفدان الفول السودانى فى الجمهورية فإن أجور الأيدى العاملة تقع فى المرتبة الأولى من حيث أهميتها إذ تمثل ٢٨ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، بينما نجد أن أجور المواشى تمثل ١٠,٣ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، وبلى ذلك ثمن الأسمدة (بلدية وكبماوية) ٩,٧ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، ويحتل ثمن التقاوى المرتبة الرابعة إذ يقدر بحوالى ٦,٢ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، بينما نجد أن ثمن الرى يمثل ٤,١ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف . بينما تقدر المصاريف النثرية بحوالى ١,٠٨ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف . أما بنود التكاليف المتغيرة لمحصول الفول السودانى بمحافظة المنيا ، وفى نفس الفترة السابقة ، فإنها تتمثل فى البنود التالية تبعاً لأهميتها النسبية ، فى مصاريف الرى وهذه تكون قسماً كبيراً إذ تقدر بنحو ٢٨ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف . وقد يرجع ارتفاع تكاليف الرى فى هذا المحصول عن أى محصول سابق نظراً لما تتطلبه زراعة هذا المحصول من العديد من الريات والتي قد تصل إلى ثمانى عشرة رية ، وذلك نظراً لحاجته إلى أرض رملية عند زراعته . وتلى ذلك من حيث الأهمية أجور الأيدى العاملة والتي تصل نسبتها إلى ١٨,٩ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، بينما نجد أن الأسمدة (السكبماوية والبلدية) تمثل حوالى ٩,٩ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، وتنافس على المرتبة الرابعة كل من أجور المواشى وثن التقاوى ، إذ يقدر كل منها بنحو ٣ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف . وأخيراً فإن المصاريف النثرية لا تمثل سوى ١,٢ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف .

(ب) القطن :

يعتبر متوسط إجمالي تكاليف إنتاج الفدان من القطن بمحافظة المنيا أقل من مقابله بالجمهورية ، وذلك خلال الفترة موضع الدراسة ، إذ بينما يقدر في الأخيرة بحوالي ٦٢,٤٥٠ جنياً فإنه يصل في الأولى إلى نحو ٥٧,١٣٠ جنياً . هذا على الرغم من أن التكاليف الزراعية المتغيرة بمحافظة المنيا أكبر من مثلتها بالجمهورية ، إذ بينما تقدر بالمحافظة بنحو ٢٧,٦٦٠ جنياً نسبتها ٤٧,٧٪ من متوسط إجمالي التكاليف ، نجدتها بالجمهورية نحو ٢٥,٩٥٠ جنياً ونسبتها ٣٦,٥٪ من متوسط إجمالي التكاليف بالجمهورية . وقد يرجع ارتفاع متوسط جملة التكاليف بالجمهورية عن مثيله في المحافظة إلى ارتفاع القيمة الإجمالية في الأولى عنه في الثانية ، إذ بينما تقدر بحوالي ٣٦,٥٠٠ جنياً نسبتها ٥٨,٥٪ من متوسط إجمالي التكاليف في الجمهورية فإنها تنخفض في محافظة المنيا إلى ٢٩,٨٧٠ جنياً تقدر نسبتها بنحو ٥٢,٣٪ من متوسط إجمالي التكاليف بالمحافظة .

وتتكون التكاليف الزراعية القطنية عموماً بالمحافظة من الأيدي العاملة ، وأجور المواشي ، والتقاوى ، وثمان الأسمدة ، ومصاريف مياه الري ومصاريف ثرية نسبتها ٢٣ ، ٢,٤ ، ١,٥ ، ١٢,٤ ، ١,٥٪ من متوسط إجمالي التكاليف بالجمهورية على الترتيب . ومن الملاحظ أن أجور الأيدي العاملة تمثل أكبر نسبة من مفردات التكاليف المتغيرة ، تليها الأسمدة بنوعها ، فالمصاريف الثرية التي تحتل المركز الثالث ، أما أجور الماشية فإن نصيبها المركز الرابع ، ويتساوى تقريباً كل من التقاوى ومياه الري في نسبتها من متوسط إجمالي التكاليف .

أما بنود التكاليف الزراعية القطنية المتغيرة بالجمهورية فن الملاحظ أيضاً أن أجور الأيدي العاملة تحتل المركز الأول ، إذ أن نصيبها ١٨٪ من إجمالي التكاليف عموماً ، وقد يرجع ذلك إلى ما تحتاجه زراعة القطن من عمليات يدوية عديدة ، هذا من ناحية وزيادة الطلب على الأيدي العاملة في ذلك الوقت من ناحية أخرى . أما الأسمدة بنوعها فتحتل المركز الثانى ، إذ تقدر نسبتها بنحو ٨,٢٪ من متوسط إجمالي التكاليف ، وهذا يرجع إلى ما تحتاجه زراعة القطن عموماً من زيادة في الكميات السائدة بصفة خاصة . أما أجور الماشية فإن نصيبها يقدر

بنحو ٥,٧ ٪ من متوسط لإجمالي التكاليف ، بينما يلاحظ أن المصاريف الثرية تقدر نسبتها بحوالي ٥,٦ ٪ من متوسط لإجمالي التكاليف . أما أثمان النقاوى فلا تمثل سوى ١,٣ ٪ من متوسط لإجمالي التكاليف ، بينما تقدر تكاليف مياه الري بحوالى ٢,٧ ٪ من لإجمالي التكاليف ، وربما يرجع هذا إلى عدد الريات التى يحتاجها محصول القطن أثناء فترة زراعته وإنتاجه .

وعند مقابلة متوسط لإجمالي التكاليف للمحاصيل للصبغية موضع الدراسة بالمحافظة نجد أن متوسط جملة تكاليف إنتاج فدان القطن أكبر من مقابله فى الفول السودانى ، إذ بينما يقدر فى الأولى بحوالى ٥٧,١٢٠ جنيهاً ، فإنه ينخفض إلى ٢٩,٢٠٠ جنيهاً فى الثانية ، وقد يرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع القيمة الإجمارية القطنية والتى تمثل ٥٢,٣ ٪ من متوسط لإجمالي التكاليف عن القيمة الإجمارية للفول السودانى التى تقدر بحوالى ٣٦ ٪ من متوسط لإجمالي التكاليف بالجمهورية . ويلاحظ أيضاً ارتفاع متوسط لإجمالي تكاليف إنتاج فدان القطن عن مثيله فى الفول السودانى ، إذ يقدر بحوالى ٦٢,٤٥٠ جنيهاً فى الأول ، وبنحو ٢٤,٨٦٠ جنيهاً فى الثانى ، ويرجع ذلك أساساً أيضاً إلى ارتفاع القيمة الإجمارية القطنية والتى تقدر نسبتها بحوالى ٥٨,٥ ٪ من متوسط لإجمالي التكاليف ، بينما تصل إلى ٣٧,٣ ٪ تقريباً من متوسط لإجمالي التكاليف فى الفول السودانى .

كما تقدم يلاحظ أن أكبر متوسط تكاليف إنتاج فدان من المحاصيل الصبغية الرئيسية موضع الدراسة - سواء فى المحافظة أو الجمهورية - هو القطن ، وبلى ذلك الفول السودانى .

(٣) المحاصيل النيلية :

الذرة الشامية :

يعتبر متوسط لإجمالي تكاليف إنتاج الفدان فى محافظة المنيا من الذرة الشامية أكبر من قيمته بالجمهورية وذلك خلال الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦٢) ، إذ يقدر فى الأخيرة بنحو ٢٣,٤٢٠ جنيهاً ، بينما يقدر فى الأولى بحوالى ٢٦,٩٥٠ جنيهاً ،

وقد يرجع ذلك كما في معظم المحاصيل السابقة إلى ارتفاع القيمة الإيجارية بمحافظة المنيا عن الجمهورية . فبينما تقدر القيمة الإيجارية بمحافظة المنيا بنحو ١١,٤٥٠ جنيها نسبتها ٤٢,٥ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، فإننا نجد أن القيمة الإيجارية بالجمهورية تصل إلى ٨,٤٣٠ جنيه تمثل ٣٦ ٪ / تقريباً من إجمالى التكاليف ، كما وقد يرجع هذا الارتفاع في تكاليف إنتاج الفدان بالمحافظة عنه بالجمهورية أيضاً إلى ارتفاع جملة التكاليف الزراعية المتغيرة ، فبينما تصل في الأولى إلى نحو ١,٥٠٠ جنيها نسبتها ٧٥,٥ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، فإنها تقدر في الثانية بنحو ١٤,٩٩٠ جنيه تمثل ٦٤ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف .

ويسرد بنود جملة التكاليف الزراعية المتغيرة في الجمهورية فإننا نجد أن ثمن الأسمدة (الكيماوية والبلدية معاً) يمثل نسبة كبيرة فهو حوالى ٢٧,٥ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، بينما نجد أن أجور الأيدي العاملة تمثل نحو ١٩,٤ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف .

أما بنود جملة التكاليف الزراعية المتغيرة لفدان ذرة الشامية النيل بمحافظة المنيا فإنها تتكون من ثمن الأسمدة والذى يمثل حوالى ٣٠,٤ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، بينما نجد أن أجور الأيدي العاملة تلى الأسمدة من حيث الأهمية النسبية ؛ إذ تقدر بحوالى ١٩,٦ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، بينما نجد أن أجور الماشية تحتل المرتبة الثالثة فهو حوالى ٤,٧ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف ، ويحتل ثمن التقاوى المرتبة الأخيرة فهو نحو ٣,٨ ٪ تقريباً من إجمالى التكاليف .

ويتضح باستعراض تكاليف إنتاج الفدان للمحاصيل السابقة أن السبب الرئيسى لارتفاع إنتاج فدان محافظة المنيا عن مثيله في الجمهورية يرجع إلى ارتفاع القيمة الإيجارية بصفة خاصة . وقد يعزى ارتفاع القيمة الإيجارية في محافظة المنيا - عن مثيله في الجمهورية - إلى خصوبة الأراضى الزراعية في المنيا الأمر الذى يترتب عليه زيادة الوعاء الضريبي على تلك الأراضى ، كما هو معروف فإن ضريبة الأراضى الزراعية تقدر على القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية والتي تقدرها لجان التقدير حسب القوة الإنتاجية الفعلية للأرض .

ولما كانت القدرة الإنتاجية الفعلية للأرض في المنيا تفوق مثيلتها بالنسبة للمتوسط

العام للجمهورية، كان من الطبيعي أن تكون القيمة الإيجارية حسب قانون الإصلاح الزراعي (وهو أساس احتساب القيمة الإيجارية في هذا البحث) أحسن من مثلتها في الجمهورية بوجه عام .

(ثانياً) إيرادات الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية في محافظة المنيا :

السكى يتسنى لنا حساب صافي إيراد الفدان لا بد من تقدير الإيرادات الكلية . ويقصد بالإيرادات الكلية ثمن بيع المحصول المنتج ومتخلفاته . وفيما يلي عرض للإيرادات الكلية بالنسبة للمحاصيل الرئيسية المنتجة في محافظة المنيا ومثلتها في الجمهورية ، ثم يطرح منها لإجمالي التكاليف .

ويعتبر معيار صافي الدخل بالنسبة للمحاصيل الرئيسية ذا أهمية خاصة في ظل الوضع الاقتصادي القائم حالياً بالجمهورية حيث الازدحام السكاني قد بلغ درجة عالية نسبياً في الوقت الذي لم تتزايد فيه الرقعة الزراعية بدرجة كبيرة ، حيث يشأ نتيجة لهذا الوضع ارتفاع القيمة الإيجارية ، الأمر الذي يعطى لهذا المعيار درجة من الأهمية لقياس مقدار ما يخص الفدان من الإنتاج . وسوف يقتصر البحث عن المحاصيل الرئيسية التي سبق الكلام عنها عند دراسة التكاليف الكلية .

(١) المحاصيل الشتوية الرئيسية :

(١) القمح :

يبين جدول (١) صافي إيراد الفدان من المحاصيل الرئيسية لكل من المحافظة والجمهورية خلال الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦٢) .

ويتضح من هذا الجدول أن صافي إيراد الفدان من القمح بمحافظة أكبر منه بالجمهورية إذ تبلغ نسبة الأولى إلى الثانية حوالي ١٣٠ ٪ تقريباً ، وربما قد يرجع ذلك أساساً إلى خصوبة التربة ، وملاءمة العوامل الطبيعية لنمو وإنتاج محصول القمح بمحافظة المنيا ، الأمر الذي قد يكون سبباً في ارتفاع متوسط إنتاج الفدان

في المحافظة عنه في الجمهورية ، إذ بلغ في الأولى ٨,٥٦ أردبا ، بينما قدر في الثانية بحوالى ٦,٨٤ أردبا . وقد نشأ عن ذلك ارتفاع الإيراد الكلى لفدان القمح بمحافظة المنيا عن مثيله بالجمهورية والذي بلغ في الأولى حوالى ٣٩,٣٦٠ جنيهاً، بينما قدر في الثانية بحوالى ٣٣,٦٤٠ جنيهاً تقريبا .

(ب) الشعير :

يتبين من جدول (١) أن صافي الإيراد للفدان من الشعير بمحافظة المنيا أكبر من مقابلة بالجمهورية إذ تبلغ نسبة الأولى ١٤٦٪ إلى الثانية ، وقد يرجع ذلك أساسا إلى خصوبة التربة ، وموافقه العوامل الطبيعية لنمو محصول الشعير بمحافظة المنيا ، الأمر الذى قد يسبب في ارتفاع غلة الفدان من هذا المحصول بمحافظة المنيا عن مثيلتها بالجمهورية ، إذ تقدر بنحو ١١,٨٧ أردبا ، بينما تبلغ ١٨,٧٧ أردبا في الثانية . وقد نشأ عن ذلك ارتفاع الإيراد الكلى لفدان الشعير بالمحافظة والذي يقدر بنحو ٤٧,٨١٠ جنيهاً عن مقابله بالجمهورية والذي يقدر بحوالى ٣٦,٤٩٠ جنيهاً، هذا بالإضافة إلى انخفاض التكاليف الكلية بمحافظة المنيا (والذى قدر بنحو ٨,٢٢٠ جنيهاً) عن مثيله بالجمهورية (والذى يبلغ ٩,٣٧٠ جنيهاً) .

(ج) الفول :

يتضح من جدول (١) أن صافي إيراد الفدان من الفول بمحافظة المنيا أكبر منه بالجمهورية ، إذ تبلغ نسبة الأولى إلى الثانية ١٢٧٪ ، وقد يرجع ذلك أساسا إلى خصوبة التربة ، وملاءمة العوامل الطبيعية لنمو هذا المحصول .

(د) البصل الشتوى كامل النضج :

يوضح جدول (١) صافي إيراد الفدان من البصل الشتوى كامل النضج في كل من المحافظة والجمهورية خلال الفترة موضع البحث . ويلاحظ أن البصل الشتوى كامل النضج أقل منه بالجمهورية إذ تبلغ نسبة الأولى ٩٠٪ إلى الثانية ، على الرغم من انخفاض التكاليف الكلية بالمحافظة عنها بالجمهورية (قدرت في الأولى ٢٧,١٨٠

جنيتها ، وحوالى ٢٩,٦٢٠ جنيتها فى الثانية) ، وربما قد يرجع ذلك أساسا إلى انتشار مرض العفن الأبيض فى الكثير من أراضى محافظة المنيا ، خاصة المراكز الشمالية منها ، بالإضافة إلى بعض أمراض البصل الأخرى كالبياض ، الأمر الذى يكون سببا فى انخفاض متوسط إنتاج الفدان فى المحافظة عنه فى الجمهورية (يبلغ حوالى ١١٨ قنطارا فى الأولى ، ونحو ١٤٣ قنطارا فى الثانية) وقد نشأ عن ذلك انخفاض الإيراد الكلى لفدان البصل بمحافظة المنيا عن مثيله بالجمهورية ، إذ بلغ فى الأولى حوالى ٥٧,٦٧٠ جنيتها ، وفى الثانية ٨٣,٥٧٠ جنيتها .

(هـ) الحلبة :

يبين الجدول (١) أن صافى إيراد الفدان من الحلبة بالمحافظة أكبر نسبيا من مثيله بالجمهورية ، إذ تبلغ نسبة الأولى ١٠٦٪ إلى الثانية ، رغمًا عن الزيادة النسبية للتكاليف الكلية بالمحافظة ، والى قدرت بنحو ١٣,٨٤٠ جنيتها عن مثيلها بالجمهورية والى بلغت ١٢,٨٣٠ جنيتها . وقد يعزى ذلك أساسا إلى أن متوسط سعر الوحدة من محصول الحلبة بمحافظة المنيا أحسن نسبيا من مثيلها بالجمهورية ، إذ تقدر بنحو ٧,٥٠٠ جنيتها فى الأولى بينما تبلغ ٧,٢٧٠ جنيتها فى الثانية ، وقد نجم عن ذلك ارتفاع الإيراد الكلى لفدان الحلبة بمحافظة المنيا عن مثيله بالجمهورية ، إذ بلغ فى الأولى ٥٠,٠٦٠ جنيتها تقريبا ، بينما قدر فى الثانية بحوالى ٤٧,١٦٠ جنيتها ، هذا على الرغم من أن متوسط محصول فدان فى محافظة المنيا أقل منه فى الجمهورية إذ قدر بنحو ٤,١٣ و ٤,٢٧ إردبا تقريبا على الترتيب .

ويتضح مما تقدم أن أحسن صافى إيراد للوحدة من الموارد الأرضية (الفدان) من المحاصيل الشتوية الرئيسية موضع الدراسة بمحافظة المنيا (خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٢) هو لمحصول البصل الشتوى ، إذ يقدر بنحو ٤٨,٤٩٠ جنيتها ، ويلى ذلك محصول الفول الذى يقدر بنحو ٤٣,٦٧٠ جنيتها ، ويقع محصول الشعير فى المرتبة الثالثة من صافى الإيراد إذ يقدر بحوالى ٣٩,٥٩٠ جنيتها ، ويحتل صافى إيراد الحلبة المرتبة الرابعة إذ بلغ حوالى ٣٦,٢٢٠ جنيتها ، أما محصول القمح فإن صافى إيراده يقع فى المرتبة الأخيرة ويقدر بنحو ٢٢,١٠٠ جنيتها تقريبا .

ويتبين من هذا أن محصول البصل هو أكثر المحاصيل أربحية تحت ظروف الإنتاج الحالي الاقتصادية السائدة . لذلك فإنه في ضوء هذه النتائج يشير البحث إلى أن توجه المحافظة مزيداً من مواردها الأرضية نحو إنتاج المحاصيل الأكثر أربحية على حساب المحاصيل الأقل ربحاً ، ويمكن تبعاً لذلك زيادة صافي الإيراد للوحدة من الموارد الأرضية ، وبالتالي رفع مستوى دخول الأفراد المزارعين في المحافظة وتحسين النعيم والرفاهية الاقتصادية . هذا يفرض أن زيادة الإنتاج هذه لن تؤثر في الكمية المعروضة من هذه المحاصيل المرعبة بدرجة كبيرة ، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض أسعارها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إذ أخذ في الاعتبار هدف تعظيم الناتج الاقتصادي الاجتماعي وزيادة صافي إيراد الوحدة من الموارد الأرضية في الجمهورية عموماً ، فإنه في هذه الحالة توجه الموارد الأرضية بالمحافظة إلى المحاصيل التي تتفوق المحافظة في النسبة المئوية لصافي إيراد الفدان فيها إلى صافي إيراد الفدان بالجمهورية ، ثم يتبع ذلك في باقي المحافظات الأخرى ، وبذلك يمكن تحقيق زيادة في صافي إيراد الوحدة من الموارد الأرضية بالجمهورية بوجه عام .

(٢) المحاصيل الصيفية الرئيسية :

(١) الفول السوداني :

يتضح من جدول (١) أن صافي إيراد الفدان من الفول السوداني بالمحافظة أحسن إلى حد كبير من مثيله في الجمهورية ، إذ تقدر نسبته في الأولى إلى مثيله في الثانية بنحو ١٣٧٪ تقريباً ، فهو حوالى ٥٢,٨٢٠ جنياً بمحافظة المنيا ، وحوالى ٣٨,٤٠٠ جنياً تقريباً في الجمهورية ، هذا على الرغم من ارتفاع التكاليف السككية بالمحافظة نسبياً عن مثيلتها بالجمهورية ، إذ تقدر بنحو ١٨,٨١٠ جنياً ، و١٥,٥٩٠ جنياً على الترتيب . وقد يفسر هذا الارتفاع في صافي الإيراد بالمحافظة عنه بالجمهورية أساساً إلى زيادة الإيراد السككي في الأولى عنه في الثانية (يبلغ في الأولى ٧١,٦٣٠ جنياً ، وفي الثانية ٥٢,٩٩٠ جنياً) وهذا ناجم عن زيادة غلة الفدان في محافظة المنيا عن مثيله بالجمهورية إذ قدر بنحو ١٥,٣١٠ ، ١١,٣٥٠ اردباً تقريباً على الترتيب .

جدول (١)

صافي إيراد الفدان من المحاصيل الرئيسية

في كل من الجمهورية ومحافظة المنيا خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٢

صافي الإيراد المنيا / الجمهورية	صافي الإيراد	التكاليف الكافية	الإيراد الكلى	نوع الوحدة الإنتاجية	المحصول
	جنيه	جنيه	جنيه		
١٣.٠ %	١٦,٨٩٠ ٢٢,١٠٠	١٦,٧٥٠ ١٧,٢٦٠	٣٣,٦٤٠ ٢٩,٣٦٠	الجمهورية محافظة المنيا	القمح
١٤.٦ %	٢٧,١٢٠ ٣٩,٥٩٠	٩,٣٧٠ ٨,٢٢٠	٣٩,٤٩٠ ٤٧,٨١٠	الجمهورية محافظة المنيا	الشعير
١٢.٧ %	٣٥,١٢٠ ٤٣,٦٧٠	٩,٨٧٠ ١٠,٢٥٠	٤٤,٦٩٠ ٥٣,٩٢٠	الجمهورية محافظة المنيا	الفول
٩.٠ %	٥٣,٩٥٠ ٤٨,٤٩٠	٢٩,٦٢٠ ٢٧,١٨٠	٨٣,٠٥٧٠ ٧٥,٦٧٠	الجمهورية محافظة المنيا	البصل
١.٠٦ %	٣٤,٣٣٠ ٣٦,٢٢٠	١٢,٨٣٠ ١٣,٨٤٠	٤٧,١٦٠ ٥٠,٠٦٠	الجمهورية محافظة المنيا	الحلبة
١٣.٧ %	٣٨,٤٥٠ ٥٢,٨٢٠	١٥,٥٩٠ ١٨,٨١٠	٥٣,٩٩٠ ٧١,٦٣٠	الجمهورية محافظة المنيا	الفول السودانى
١٠٠.٥ %	١٣,٤٩٠ ٧٣,٨٧٠	٢٥,٩٥٠ ٢٧,٣٠٠	٩٩,٤٤٠ ١٠١,١٧٠	الجمهورية محافظة المنيا	القطن
١٧.٢ %	١٥,٨٤٠ ٢٧,٢٤٠	١٤,٩٩٠ ١٥,٥٠٠	٣٠,٨٣٠ ٤٢,٨٤٠	الجمهورية محافظة المنيا	الذرة للشامية

ونتيجة لذلك يمكن القول إن محافظة المنيا تتفوق تفوقاً مطلقاً في إنتاج هذا المحصول بالنسبة للجمهورية ، وذلك للملاءمة العوامل الطبيعية نمو وإنتاج محصول الفول السوداني بمحافظة المنيا .

(ب) القطن :

يتضح من جدول (١) أيضاً أن صافي إيراد القطن من القطن في المحافظة والجمهورية متقارب تقريباً ، إذ تبلغ نسبة الأولى ١٠٠,٥ ٪ إلى الثانية ، على الرغم من الارتفاع النسبي للتكاليف الرأسمالية في المحافظة عنه في الجمهورية ، وقد يرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع غلة القطن بمحافظة المنيا عن مثيلاتها في الجمهورية .

ويتضح مما تقدم أن أكبر صافي إيراد للوحدة من الموارد الأرضية (القطن) من المحاصيل الصيفية الرئيسية موضع الدراسة بمحافظة المنيا خلال الفترة الدراسية هو لمحصول القطن ، إذ يقدر بحوالي ٧٤ جنيهاً ، بينما يصل إلى ٥٣ جنيهاً في الفول السوداني ، ومن ذلك يتبين أن محصول القطن أكثر أرباحية من محصول الفول السوداني تحت ظروف الإنتاجية الحالية والأحوال الاقتصادية السائدة .

لذلك يشير هذا البحث إلى أن توجه المحافظة مزيداً من مواردها الأرضية نحو إنتاج القطن إذ يمكن عن طريق ذلك زيادة صافي إيراد الوحدة من الموارد الأرضية بالمحافظة .

(٣) المحاصيل النيلية الرئيسية :

وتتضمن محصول الذرة الشامية النيلية والذي تتميز فيه محافظة المنيا بميزة نسبية علاوة على الزيادة الكبيرة نسبياً للمساحة المزرعة من هذا المحصول بالمحافظة إلى باقى المحاصيل النيلية الأخرى ، ويبين جدول (١) صافي إيراد القطن من محصول الذرة الشامية النيلية في كل من المحافظة والجمهورية خلال الفترة موضع الدراسة .

ويتضح من الجدول المذكور أن صافي إيراد القطن من الذرة الشامية النيلية

بالمحافظة أكبر منه بالجمهورية ، وتبلغ نسبة الأولى ١٧٢ ٪ تقريبا إلى الثانية ، وربما قد يرجع ذلك أساسا إلى خصوبة التربة وملاءمة العوامل الطبيعية لنمو وإنتاج محصول الذرة بمحافظة المنيا ، الأمر الذي قد يكون سببا في ارتفاع غلة الفدان من هذا المحصول بمحافظة المنيا عن مثيلتها بالجمهورية ، إذ يقدر بنحو ٩,٨١ ، ٦,٤٠ إرديا تقريبا على الترتيب ، وقد نشأ عن ذلك ارتفاع الإيراد السكلى للفدان من الذرة الشامية النيلية بمحافظة المنيا والذي يقدر بنحو ٤٢,٨٤٠ جنيهها عن مقابله بالجمهورية والذي يقدر بحوالى ٣٠,٨٣٠ جنيهها على الرغم من الزيادة الطفيفة في التكاليف الكلية بمحافظة المنيا عن مثيلتها بالجمهورية .

الخلاصة

تناول هذه الدراسة مناقشة تكاليف إنتاج الفدان وإيرادات الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية فى محافظة المنيا بالنسبة للجمهورية خلال الفترة بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ .

وتبين أن محصول البصل هو أكثر المحاصيل الشتوية أربحية تحت ظروف الإنتاج التى كانت سائدة خلال فترة الدراسة ، بينما حقق القطن أحسن أربحية بين المحاصيل الصيفية متفوقا على الفول السودانى الذى تفوقت محافظة المنيا تفوقا مطلقا فى إنتاجه بالنسبة للجمهورية .

ويشير البحث إلى ضرورة توجيه المزيد من الموارد الأرضية لإنتاج المحاصيل الأكثر أربحية على حساب المحاصيل الأقل ربحا ، بفرض أن زيادة الإنتاج هذه لن تؤثر فى الكمية المعروضة من هذه المحاصيل المرعبة بدرجة كبيرة يترتب عليها انخفاض أسعارها .